

رقم الوثيقة : AFR 54/142/2004 (وثيقة عامة)

بيان صحفي رقم : 282

16 نوفمبر/تشرين الثاني 2004

السودان : تجارة الأسلحة تسهم في وقوع انتهاكات حقوق الإنسان في دارفور

هاجم طيارو المروحيات عمداً وبلا تمييز مستوطنة المهجرين داخلياً بصورة غير رسمية ، مع علمهم الأكيد أنهم مدنيون أبرياء.

تقرير انتهاك وقف إطلاق النار الصادر عن اللجنة التابعة للاتحاد الأفريقي حول الهجوم الذي شُن على قريتي حشابا وجلاب في 26 أغسطس/آب 2004.

الشيء الوحيد المتوافر بكثرة في دارفور هو السلاح. والحصول على بندقية كلاشينكوف أسهل من الحصول على رغيف من الخبز.

جان إنجلاند، منسقة الإغاثة الطارئة التابعة للأمم المتحدة، 1 يوليو/تموز 2004.

كشفت منظمة العفو الدولية اليوم تفاصيل صادرات الأسلحة الخارجة عن السيطرة والتي أسهمت في وقوع انتهاكات هائلة لحقوق الإنسان في السودان، بما في ذلك عمليات القتل والاعتصاب والتعذيب والتهجير التي ارتكبت ضد أكثر من مليون مدني منذ بدء النزاع في دارفور في فبراير/شباط 2003.

وقالت إليزابيث هودجكين، الباحثة في الشؤون السودانية لدى منظمة العفو الدولية إنه "ينبغي على الحكومات أن تكف عن غض الطرف عن العواقب الفورية وطويلة الأجل المترتبة على هذه التجارة التي تجري بصورة غير مسؤولة كلياً. وعليها أن تكفل بأن يفرض مجلس الأمن الدولي حظر إلزامياً على السلاح يخضع لرقابة صارمة وذلك على جميع أطراف النزاع في السودان ومن ضمنهم القوات المسلحة الحكومية. وينبغي أن يهدف الحظر إلى وقف جميع صادرات الأسلحة التي يحتمل أن تُستخدم لارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان."

وفي مؤتمر صحفي يعقد في نيروبي قبل الاجتماع الذي يعقده مجلس الأمن هذا الأسبوع في المدينة ذاتها، عرض مندوبو منظمة العفو الدولية تقريراً يكشف الأنواع الرئيسية للأسلحة المرسلة إلى السودان وأسماء الحكومات التي سمحت بإرسالها عمداً أو سهواً.

ويبين التقرير الذي يحمل عنوان السودان : تسليح مرتكبي الانتهاكات الجسيمة في دارفور كيف أن قوات الحكومة السودانية والمليشيات المتحالفة معها قد استخدمت هذه الأسلحة لارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

"هاجمت طائرتا أنطونوف وخمس مروحيات ومقاتلتا ميغ قريتنا عند حوالي الساعة السادسة صباحاً. وجاءت خمس دبابات إلى البلدة. واستمر الهجوم حتى الساعة السابعة مساءً... وقُتل ثمانية عشر رجلاً وطفلاً من عائلتنا أثناء

هروهم". شهادة أدلت بها منظمة العفو الدولية في مايو/أيار 2004 عزيزة عبد الجابر (الجبار) محمد وأختها غير الشقيقة زهرة آدم أرجا (عرجاء) حول الهجوم الذي وقع على كورنوي بشمال دارفور في ديسمبر/كانون الأول 2003.

وبناءً على شهادات مئات الناجين التي جمعتها منظمة العفو الدولية، فضلاً عن الوثائق التجارية، ومعطيات تجارة الأسلحة المتوافرة لدى الأمم المتحدة وغيرها من المصادر - تتضمن النتائج الرئيسية التي توصل إليها التقرير :

- الطائرات الحربية وأجزاءها التي بيعت إلى السودان من جانب روسيا الاتحادية والصين وبيلاروسيا مع قطع غيار للمروحيات من ليتوانيا، رغم الاستخدام المتكرر لهذه الطائرات في قصف القرى ومساندة الهجمات البرية التي تُشن على المدنيين؛
- الدبابات والعربات العسكرية ومدفعية الميدان المرسله إلى السودان من بيلاروسيا وروسيا وبولندا، رغم أن هذه المعدات قد استُخدمت للمساعدة على شن هجمات مباشرة وبلا تمييز ضد المدنيين؛
- القنابل اليدوية والبنادق والمسدسات والذخيرة وغيرها من الأسلحة الصغيرة والخفيفة التي صُدّرت إلى السودان من دول عديدة، لكن بالدرجة الأولى من الصين وفرنسا وإيران والمملكة العربية السعودية.
- التورط الأخير لشركات سمسة للسلاح من المملكة المتحدة وأيرلندا والتي تحاول توفير أعداد كبيرة من طائرات الأنطونوف والعربات العسكرية من أوكرانيا ومسدسات من البرازيل؛
- التدريب والتعاون العسكريين اللذين تقدمهما بيلاروسيا والهند وماليزيا وروسيا.

لقد بدأت فعلاً بعض الحكومات مثل بلغاريا وليتوانيا والمملكة المتحدة باتخاذ إجراءات لوضع حد لتدفق الأسلحة إلى السودان، وفرض الاتحاد الأوروبي حظراً، لكن حكومات أخرى لا تبدي بوادر على رغبتها بإغلاق المصدر الذي يغذي هذه الفظائع" على حد قول بريان وود، مدير الأبحاث الخاصة بتجارة الأسلحة والمعدات الأمنية في منظمة العفو الدولية.

وتناشد منظمة العفو الدولية مجلس الأمن الدولي فرض حظر سلاح إلزامي لوقف صادرات الأسلحة التي يمتثل أن تُستخدم لارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان. ويجب أن يقترن الحظر بمراقبة صارمة من جانب الأمم المتحدة داخل السودان وخارجه على السواء.

وتدعو المنظمة جميع الدول المذكورة في التقرير إلى اتخاذ خطوات محسوسة فورية لوقف جميع عمليات نقل أنواع الأسلحة والإمدادات اللوجستية والأمنية المرتبطة بها والتي تُستخدم لارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في السودان.

ولمنع تجارة الأسلحة من الإسهام في هذه الكوارث، تقوم منظمة العفو الدولية أيضاً بمحملة لحض جميع الدول على وضع قيود أكثر صرامة بكثير على الأسلحة التقليدية، بما في ذلك إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة تحظر صادرات السلاح إلى الدول التي يمتثل أن تستخدمها لانتهاك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

وللاطلاع على نسخة كاملة من التقرير السودان : تسليح مرتكبي الانتهاكات الجسيمة في دارفور، يرجى زيارة

الموقع : <http://web.amnesty.org/library/index/engaf541392004>